البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

الباحثة: خوميجة فتيحة

جامعة آكلي محند أولحاج– البويرة–

ملخص:

نهدف من ورقتنا البحثية هذه إبراز أهم البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ومن أجل هذا اتبعنا المنهج التحليلي، وتم التطرق إلى النقاط التالية: المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتأثير تعدد البدائل التمويلية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن هناك أربع بدائل تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا التعدد في المصادر التمويلية ساهم في تزايد تعداد هذه المؤسسات وتنوع مجالات نشاطها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل البنكي، القرض الإيجاري، رأس مال المخاطر، التمويل الإسلامي.

Abstract :

The objective of this article is to know the financing alternatives available for Algerian small and medium entreprises, and for this we followed the analytical approach, this article deals the following points: The financing sources of Algerian small and medium entreprises, and the impact of these alternatives on small and medium entreprises.

Among the results achieved, There are four financing alternatives for small and medium entreprises, and this diversity in financing sources contributed to increase the number of these entreprises and the diversity of their fields of activity.

Key words : Small and medium entreprises, Bank financing, Leasing credit, Risk capital, Islamic finance.

مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم أشكال المؤسسات الاقتصادية على المستوى العالمي وذلك بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة، الرفع من قيمة الناتج الداخلي، تقليل فاتورة الواردات وزيادة الصادرات، لكن هذه المؤسسات في سبيل تحقيق أهدافها تعترضها العديد من المعوقات التي تأتي في مقدمتها مشكل التمويل.

ولتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والحد من مشكل التمويل التي تعانيه هذه المؤسسات قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات التي تسمح بتوفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سق ذكره تتجلى إشكالية دراستنا والتي تصاغ في السؤال التالي:

ماهي أهم البدائل التمويلية التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الاستفادة منها؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ إبراز أهم أنواع البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التعرف على الهيئات المكلفة بكل نوع من التمويل.
- ✓ التعرف على تأثير تعدد البدائل التمويلية على تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إظهار أثر تنوع التمويلات على تنوع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

محاور الدراسة: لمعالجة الموضوع سنتطرق إلى النقاط التالية:

أولا– المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

ثانيا– تأثير تعدد البدائل التمويلية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا- المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على العديد من الجهات من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية، وسنظهر هذه الجهات في النقاط التالية:

1- التمويل البنكي:

يعد التمويل البنكي أول أوجه البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وقد كانت أولى إجراءات الحكومة الجزائرية من أجل توفير التمويل البنكي اللازم لهذه المؤسسات البروتوكول الذي كان في 23 ديسمبر 2001 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين البنوك العمومية (عددها 5 وهي BNA،BADR،CAP،CNMA،BDL) وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي التزم فيه مسؤولو البنوك الموقعة بالعمل أكثر للانفتاح على محيط المؤسسة وقد هدف هذا البروتوكول إلى بلوغ 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال خمس سنوات،[1] وحسب بنك الجزائر بلغ تعداد البنوك التجارية (عمومية وخاصة) المعتمدة حتى 28 جانفي 2018 حوالي 18 بنك، وتتمثل هذه البنوك في:

البنوك العمومية: البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

البنوك الخاصة: سوسيتي جنيرال، نتكسيس الجزائر، بنك ABC الجزائر، سيتي بنك الجزائر، البنك العربي الجزائر، BNP Paribas، ترست بنك الجزائر، بنك الخليج الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، CA-CIB Algérie ،H.S.B.C ALGERIA ،FRANSABANK EL –DJAZAIR

وحسب إحصائيات سنة 2013 بلغت القروض الممنوحة للقطاع الخاص حوالي 3227,048 مليار دينار

2- التمويل المتخصص:

نقصد بالتمويل المتخصص تخصص كل مؤسسة مالية في تقديم نوع معين من التمويل، وهناك مجموعة من هذه التمويلات نذكر منها:

2-1- التمويل الإيجاري: يقصد به: "اتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى- غالبا ما تكون بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير- لمدة زمنية معينة مقابل التزامها بدفع مبلغ معين، وهو أسلوب يخدم المؤسسة التي لا تمتلك إمكانيات مالية كبيرة أو التي لا تستطيع الحصول على قروض من المؤسسات المالية استئجار الأصل بهدف استعماله، ولا يمكن اعتبار التمويل الإيجاري بديلا للقروض ولكنه مكملا لها." [2]

---

[1]- برييش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006.

[2]- رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص125.

وقد تم إدخال القرض الإيجاري كعملية بنكية عبر قانون النقد والقرض 90-10 في المادة رقم 112 والتي تنص على أنه تعتبر كعمليات إقراض كل عمليات التأجير المصحوبة بخيار الشراء خاصة القروض الإيجارية، ورغم أن هذا القانون يعتبر القانون الأساسي الذي أدخل القرض الإيجاري إلى الجزائر إلا أن الأمر رقم 09-96 الصادر في 10 جانفي 1996 يبقى النص القانوني الأساسي المنظم للقرض الإيجاري في الجزائر وذلك كونه هدف إلى إعطاء عملية القرض الإيجاري صفة عقد ذو طبيعة قانونية خاصة كاتفاق تجاري وكوسيلة تمويلية في آن واحد.[1]

ونظرا لأهمية هذا النوع من التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بإنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة في هذا التمويل وهي:

☑ **الشركة العربية للإيجار المالي(ALC) Arab Leasing Corporation:** هي أول شركة خاصة متخصصة في الإيجار المالي في الجزائر، تأسست في أكتوبر 2001 من قبل مجموعة من المساهمين هم:[2]

- بنك ABC بمساهمة قدرها 41%
- بنك CNEP بمساهمة قدرها 27%
- T.A.I.C بمساهمة قدرها 25%
- مساهمات خاصة بنسبة 7%

وتمنح القروض الإيجارية في المجالات التالية:الأشغال العمومية، النقل، المعدات الطبية، العقارات والسيارات

☑ **الشركة الوطنية للإيجار المالي(SNL) Société Nationale de Leasing:** أنشئت في جويلية 2010 برأسمال وصل3,5 مليار دينار، وتعمل في المجالات التالية:[3]

البناء والأشغال العمومية، معدات النقل، المعدات الطبية، الخدمات، السياحة والمعدات الصناعية.

☑ **إيجار الجزائر(ILA) Ijar Leasing Algérie:** تأسست برأس مال قدره 3,5مليار دينار من طرف البنك الخارجي الجزائري، وتعمل على تسهيل الحصول على معدات جديدة في القطاعات التالية: النقل، الصناعة، السيارات، الفنادق، الصحة، البناء والأشغال العمومية.[4]

☑ **المغاربية للإيجار المالي-الجزائر(MLA) MAGHREB LEASING ALGERIE :** أنشئت في سنة 2006 بمبادرة من تونس للتأجير وفرع أمين، وتعمل في المجالات التالية: المركبات النفعية والسياحية، معدات النقل، ماكينات القطع، معدات الأشغال العمومية والبناء، معدات المناولة، المعدات الطبية، أجهزة الكمبيوتر والمكاتب، العقارات للاستخدام المهني.[5]

---

[1]- خالدط.الي، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص 183.

[2]- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة : www.arableasing-dz.com، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)

[3]- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة: www.snl.dz، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)

[4]- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة: www.ijarleasingalgerie.dz، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)

[5]- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة : www.mlaleasing.com، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)

☑ **الجزائر إيجار(ELDJAZAIR IDJAR(EDI** : مؤسسة مالية للتأجير وافق عليها البنك المركزي في 2 أوت 2012 برأسمال قدره 3,5 مليار دج مقسمة بين:[1]

- القرض الشعبي الجزائري بنسبة 47%، حيث يهتم بتمويل القطاعات التالية: الصناعة والخدمات، البناء والأشغال العمومية والترويج العقاري.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 47%، حيث يهتم بتمويل قطاع الزراعة والصناعات الغذائية.
- الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار بنسبة 6% وتهتم بالمشاركة في مشاريع الإنشاء والتطوير.

وبدأت في نشاطها في سنة 2013، حيث خلال السنة الأولى من نشاطها بلغت التزاماتها حوالي 1,2مليار دج في مختلف قطاعات النشاط.

وما تجدر الإشارة إليه أن قيمة القروض الممنوحة من قبل المؤسسات الخمسة للقطاع الخاص في سنة 2013 بلغت حوالي 17,149 مليار دينار.[2]

2-2- رأس مال المخاطر:

هو عبارة عن أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى شركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وتقوم معادلة هذه الشركات على (تكنولوجيا متقدمة، مخاطر كبيرة، أرباح واعدة)، وهي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.[3]

ولتوفير هذا النوع من التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بإنشاء مؤسسات متخصصة في هذا النوع من التمويل هي:

☑ **شركةFINALEP:**

تعد أول مؤسسة تعمل في مجال رأس مال المخاطر في الجزائر، حيث تأسست في 30 جوان 1991 في شكل شركة مساهمة بين شريكين جزائريين يتملكان الأغلبية بـ 60% وهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري وشريكين أوربيين يمتلكان 40% هما الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي (حاليا يعرف بوكالة التنمية الفرنسية) والبنك الأوربي للاستثمار، وكان الهدف الأساسي من إنشائها المساهمة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبلغ نسبة مساهمتها في رأس مال المؤسسة 15%، وتعمل في القطاعات التالية: الصناعة الدوائية وشبة صيدلية، الصناعة التحويلية، الصناعة الغذائية، الماء والطاقة، اقتصاد المعرفة، المعدات الصناعية.[4]

---

[1]- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة : www.eldjazairidjar.dz، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)

[2] - www.abef-dz.org, (consulté le : 05-05-2018)

[3]- بريبش السعيد، **رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة sofinance** ، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة ورقلة، 2007، ص 7.

[4] - le capital investissement en Algérie-FINALEP-, sur le site : www.aprue.org.dz (consulté le : 19-05-2018)

☑ **شركة sofinance:**

هي شركة مالية عمومية تم اعتمادها من طرف بنك الجزائر في 9 جانفي2001 برأس مال وصل إلى 5 ملايير دينار، وتم تأسيسها بمبادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة، وقد ارتفع رأسمالها في سنة 2017 إلى 10 ملايير دينار، وتقوم بالاشتراك في رأس المال الشركات في مرحلة الإنشاء، التطوير وإعادة الهيكلة بنسبة لا تزيد عن 49% وبعد نهاية فترة العقد المقدرة 5-7 سنوات تقوم ببيع أسهمها حسب اتفاق المساهمين، وتشارك في كل أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة التجارية والزراعية، وتقدم هذه الشركة العديد من المزايا منها:

- موارد مالية إضافية لتمويل المشاريع بعيدا عن القروض المصرفية.
- شريك مفيد من خلال المشورة والمساعدة في إدارة الشركة.

وحسب الإحصائيات فإن الشركة قدمت حوالي1,245 مليار دينار و 1,047 مليار دينار في سنتي 2015 و2016 على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركة لم تكتف بأسلوب رأس مال المخاطر ودخلت أسلوب التمويل الإيجاري حيث حسب الإحصائيات قدمت هذه الشركة 4,933 مليار دينار و5,138 مليار دينار في سنتي 2015 و2016 على التوالي، بالإضافة إلى القروض المصرفية حيث قدمت حوالي2,845 مليار دينار في سنة 2016 بعد أن كانت قدمت حوالي 3,292 مليار دينار في سنة 2015.[1]

☑ **شركة El Djazair Istithmar:**

هي شركة مساهمة تأسست في 28 ديسمبر 2009 بالشراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 70% والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 30% ، وبدأت العمل في 07 جويلية 2010، ويتمثل نشاطها الأساسي في المشاركة في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها وذلك خلال خمس سنوات على الأقل، ومن ثم فهي تعمل على:[2]

- إتاحة منتجات مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتعويض عن القصور الموجود في الأموال الخاصة.
- تشجيع المقاولين على إنشاء مؤسسات جديدة خصوصا في مجال التكنولوجيات الحديثة.
- المساهمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين الهيكل المالي للمؤسسة لتسهيل الوصول إلى القروض المصرفية.

2-3- تمويلات أخرى:

من أجل منح الفرصة للمستثمرين الخواص دأبت الحكومة الجزائرية على توفير مؤسسات تضمن مرافقة هؤلاء المستثمرين من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خصوصا من خلال توفير التمويل اللازم لهم، ومن أهم هذه المؤسسات نجد:

---

[1]- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة : www.sofinance.dz، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)

[2]- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة : www.eldjazair-istithmar.dz، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)

☑ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ22 جانفي2004،[1] وقد كانت آخر الإحصائيات (إلى غاية 31 ديسمبر 2017) لعدد القروض الممنوحة حسب القطاعات كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم01: توزيع القروض المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب النشاط

القطاع	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة التقليدية	التجارة	الصيد البحري	المجموع
عدد القروض	115161	322708	70294	169827	144976	3407	788	827161

المصدر: www.angem.dz (consulté le : 04-04-2018)

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قامت بتمويل حوالي 827161 مؤسسة صغيرة إلى غاية نهاية 2017 موزعة على سبعة قطاعات تتقدمها قطاع الخدمات وذلك باستحواذها على حوالي 169827 مؤسسة من المؤسسات الممولة، يليه قطاع الصناعات التقليدية بواقع 144976 مؤسسة، ومن ثم قطاع الفلاحة، البناء والأشغال العمومية بواقع 115161 و70294 على التوالي، في حين التجارة والصيد البحري هما الأقل بواقع 3407 و788 على التوالي.

☑ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: ANSEJ:** هي هيئة عمومية تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر 1996 ، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق تقديم مجموعة من التمويلات هي:[2]

◘ **التمويل الثنائي:** في هذه الصيغة تتكون التركيبة المالية من المساهمة الشخصية وقروض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وهناك مستويين للهيكل المالي هما:

المستوى الأول: حيث هنا تكون قيمة الاستثمار حتى 5000000دج، وهنا تكون المساهمة الشخصية بنسبة 71% وقرض الوكالة بنسبة 29%.

المستوى الثاني: حيث هنا قيمة الاستثمار محصورة بين 5000001دج و10000000دج، وهنا تكون المساهمة الشخصية نسبتها 72% وقرض الوكالة بنسبة 28%.

◘ **التمويل الثلاثي:** في هذه الصيغة يتشارك كل من المستثمر، الوكالة بتقديمها لقرض بدون فائدة، البنك بتقديمه قرض بدون فوائد وهو مضمون من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، وفي هذه الصيغة كذلك هناك مستويين:

[1] - www.angem.dz (consulté le : 04-04-2018)
[2] - www.ansej.org.dz, (consulté le : 05-03-2018)

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار 5000000دج، يتوزع كالتالي: 29% بالنسبة للوكالة، 1% بالنسبة للمستثمر، 70% بالنسبة للقرض البنكي.

المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5000001 إلى 10000000دج، ويتوزع كالتالي: 28% بالنسبة للوكالة، 2% بالنسبة للمستثمر، وتبقى مساهمة القرض البنكي ثابتة بنسبة 70%.

وحسب آخر الإحصائيات المقدمة من الوكالة فقد قامت بتمويل حوالي 367980 مشروع وذلك من تاريخ إنشائها إلى غاية نهاية 2016 وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تعداد المشاريع الممولة من قبل الوكالة حسب الأنشطة إلى غاية 31-12-2016

القطاع	الزراعة	الصناعة التقليدية	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	المهن الحرة	الخدمات
العدد	54615	42621	32828	33806	9456	194654

المصدر: www.ansej.org.dz, (consulté le : 05-03-2018)

من الإحصائيات الموضحة في الجدول نجد أن الوكالة قامت بتمويل 367980 مؤسسة إلى غاية 2016 وهذا المؤسسات تنشط في ستة قطاعات يتقدمها قطاع الخدمات بواقع 194654 مؤسسة وهو ما يمثل حوالي 52,9% من المؤسسات الممولة، وهي نسبة مرتفعة جدا تدل على تركيز الوكالة على تمويل المؤسسات غير المنتجة وإهمال القطاعات الأخرى على الرغم من أن القطاع الثاني الممول هو القطاع الزراعي بواقع 54615 مؤسسة أي 14,84% من إجمالي المؤسسات، ومن ثم الصناعة التقليدية باختلاف أنواعها بواقع 42621 مؤسسة، ويأتي من بعده القطاع الصناعي بواقع 33806 مؤسسة وهو ما يعادل 9,2% فقط، وهو ما يعني أن أهم قطاعين للاقتصاد الوطني لم يحظيا بتمويل الوكالة كونهما لم يصلا ربع المؤسسات الممولة، ومن ثم يجب إعادة النظر في اعتبارات منح التمويل بما تعطى الأولوية لهذه القطاعات.

3- التمويل الإسلامي:

"هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية" ويختلف هذا النوع عن التمويل التقليدي في بعض النقاط أهمها:[1]

- يستمر ملك رأس المال في التمويل الإسلامي للمالك بينما ينتقل الملكية للطرف الآخر في التمويل الربوي.
- يشترك الطرفان في الربح الذي هو حقيقي بالإضافة إلى تحمل الخسارة من الطرفين.
- يقتصر التمويل الإسلامي على الأعمال الموافقة للشرع والمتوقع تحقيق فيها ربح.
- يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود والأصول الثابتة.

وهناك العديد من الصيغ التمويلية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها: المشاركة، المضاربة، المرابحة، الاستصناع، السلم، الائتمان الإيجاري...

وحسب بنك الجزائر في جانفي 2018 هناك بنكين إسلاميين هما بنك البركة الذي تأسس في سنة 1991، ويمتلك حوالي 30 فرع ينشط في مختلف مناطق الوطن، وحسب آخر الإحصائيات فقد بلغت قيمة

[1]- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2018، ص ص10-12.

التمويلات الممنوحة للزبائن في سنة 2015 حوالي 96,45 مليار دينار بعد أن كان 80,88 مليار دينار في سنة 2014، حيث سجل من خلالها التمويل الاستثماري الموجه للمؤسسات زيادة بنسبة 20,77%، هذه الزيادة كانت بنسبة 27,62 % للمؤسسات الكبرى و16,93% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و8,20 % للتمويل الإيجاري،[1] والبنك الثاني هو بنك السلام الذي تأسس في سنة 2008 ويمتلك حاليا تسعة فروع، وحسب آخر الإحصائيات الخاصة بالبنك فإنه قدم حوالي 30,304 مليار دينار في سنة 2016 كقروض للمؤسسات الخاصة (قروض استغلال، قروض استثمار وحسابات جارية مدينة) بعد أن كان قدم حوالي 23,038 مليار دينار في سنة 2015.[2]

كما أن بنك الخليج يقدم تمويلات إسلامية من خلال نافذة مخصصة لذلك وذلك بصيغتي المرابحة والسلم، وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الحكومة أحمد أويحي صرح بأنه سيتم إدراج التمويل الإسلامي من خلال 4 بنوك عمومية في سنة 2018.

زيادة على هذا تعد الزكاة مصدرا تمويليا للمستثمرين من خلال القرض الحسن خصوصا إذا ما علمنا أن المبالغ المخصصة للقروض الحسنة تمثل 37,5% من الحصيلة الزكوية، فخلال الفترة (2004-2009) تم تمويل حوالي 4726 مشروع استثماري.[3]

ثانيا- تأثير تعدد البدائل التمويلية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نتج عن التعدد في البدائل التمويلية المتاحة تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في الجزائر، كما عرفت الأنشطة التي تشتغل فيها تشعبا وهذا ما سنظهره في الإحصائيات المبينة في النقطتين التاليتين:

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حتى نبين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2016) ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231
المؤسسات العمومية	557	572	557	557	542	532	390
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات:

- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°30, mai2017, pp11-14.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°26, avril 2015, p8.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°22, avril 2013, p10.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°20, mars2012, p11.

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول نجد:

[1]- بنك البركة، التقرير السنوي، 2015، **الجزائر**، ص12.
[2]- بنك السلام، التقرير السنوي، 2016، **الجزائر**، ص35.
[3]- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، **صندوق الزكاة، من الموقع الرسمي للوزارة**: www.marw.dz (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)

- عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تزايدا كبيرا حيث ارتفعت من 618515 مؤسسة في سنة 2010 إلى غاية 1022231 مؤسسة وهذا بزيادة قدرها 65,3% وهذا بمعدل 9,3% في السنة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تعدد البدائل التمويلية التي يمكنها الاستفادة منها، هذا دون نسيان الامتيازات الجبائية الممنوحة لهذه المؤسسات.
- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حوالي 99,9% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تذبذبا لكنها على العموم أخذت منحى تنازلي، حيث انخفضت من 557 مؤسسة في سنة 2010 إلى 390 مؤسسة فقط في سنة 2016، وهذا راجع إلى محاولة فسح المجال أمام القطاع الخاص وذلك في ظل تبني اقتصاد السوق.
- ارتفاع تعداد المؤسسات الخاصة كان له أثر على التعداد الكلي لهذه المؤسسات على الرغم من انخفاض المؤسسات العمومية، حيث ارتفع العدد الإجمالي من 619072 مؤسسة في سنة 2010 إلى غاية 1022621 مؤسسة في سنة 2016.

2- تنوع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حتى نظهر مساهمة تعدد المصادر التمويلية وتعدد مجالات منحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجالات نشاط هذه المؤسسات، نقوم بدراسة تطور أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2010-2016) من خلال عرض الجدول التالي:

الجدول رقم 04: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على الأنشطة في الفترة (2010-2016)

السنة / القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	3806	4006	4277	4616	5038	5625	6130
المحروقات، الطاقة والمناجم	1870	1956	2052	2259	2439	2639	2767
البناء والأشغال العمومية	129762	135752	142222	150910	159775	168557	174848
الصناعة	61228	63890	67517	73037	78108	83701	89597
الخدمات	172653	186157	204049	228592	251629	277379	302564
المجموع	**369319**	**391761**	**420117**	**459414**	**496989**	**537901**	**575906**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على معطيات: Ministère de l'Industrie et des Mines, **op.cit**

من الإحصائيات المبينة في الجدول نجد:

/ تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على خمس قطاعات أساسية يتقدمها قطاع الخدمات الذي يستحوذ على حوالي نصف العدد الإجمالي، والنصف الآخر يستحوذ عليه قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعي، في حين يبقى قطاعي الزراعة والمحروقات والطاقة والمناجم نصيبها ضعيف.

/ كان قطاع الخدمات الأكثر تطورا خلال فترة الدراسة وذلك بارتفاع تعداد المؤسسات الناشطة فيها بنسبة 75,25% وذلك بفضل أنشطة النقل، الاتصال، التجارة، الفندقة والإطعام على وجه الخصوص، يليه القطاع الزراعي بنسبة حوالي 61%، كما أن تعداد المؤسسات النشطة في قطاع المحروقات والطاقة والمناجم تزايد وذلك بحوالي 48%، في حين القطاع الصناعي تزايد بنسبة 46,3% وذلك بفضل الصناعة الغذائية، صناعة الخشب والورق ومواد البناء، وفي الأخير يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 34,75%.

/ يمكن إرجاع تنوع مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تعدد المؤسسات التمويلية المتاحة أمامها وكذا تنوع المجالات التي تعمل بها هذه الأخيرة.

خاتمة:

في ختام ورقتنا البحثية نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تستطيع أن تحصل على التمويل الخارجي من أربعة مصادر، كل واحد منها يتميز بخصائص تميزه عن الأخرى وتتكفل به مؤسسات معينة، وقد كان لهذا التعدد في المصادر التمويلية أثر إيجابي على تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مجالات نشاطها.

النتائج: بناء على ما تم تناوله في هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يمكن إجمال المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أربعة مصادر أساسية هي: البنوك التجارية، المؤسسات المتخصصة (مؤسسات الإيجار المالي ومؤسسات رأس مال المخاطر)، التمويل الإسلامي بالإضافة إلى الهيئات التي أنشأتها الدولة.
- ✓ هناك حوالي 18 بنك تجاري، 5 مؤسسات قرض إيجاري، ثلاث مؤسسات لرأس مال المخاطر وكذا بنكين إسلاميين قادرين على توفير تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- ✓ ساهم تنوع المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد تعداد هذه المؤسسات.
- ✓ بالنظر إلى تعدد مجالات منح التمويل من قبل مختلف الهيئات عرف توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة تنوعا على الرغم من هيمنة قطاع الخدمات على هذه المؤسسات.

التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها نقدم مجموعة من التوصيات:

- ✓ العمل على تفعيل مؤسسات الإيجار المالي ورأس مال المخاطر الموجودة، وتكثيف تعدادها بالنظر إلى أهميتهما في توفير تمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ محاولة زيادة توزع مؤسسات التمويل المتخصصة في أكبر عدد ممكن من الولايات بغية تقريبها من كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ العمل على تنشيط الجهاز المصرفي وتسهيل عملية منح القروض لهذه المؤسسات.
- ✓ مراجعة إجراءات منح التمويلات بما يمنح الأفضلية للقطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة).

✓ زيادة تعداد البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في ظل المبدأ السائد لدى أغلبية المستثمرين والرافض لمعدلات الفائدة، وتوسيع الصيغ المستعملة في تمويل هذه المؤسسات.

قائمة المراجع

1-بريبش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006.

2-بريبش السعيد، **رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة sofinance** ، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة ورقلة، 2007.

3-خالد طالبي، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

4-رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

5-محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2018.

6-بنك البركة، التقرير السنوي، 2015، الجزائر.

7-بنك السلام، التقرير السنوي، 2016، الجزائر.

8- Ministère de l'Industrie et des Mines**, Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°30, mai2017.

9- Ministère de l'Industrie et des Mines**, Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°26, avril 2015.

10- Ministère de l'Industrie et des Mines**, Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°22, avril 2013.

11- Ministère de l'Industrie et des Mines**, Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°20, mars2012.

12- www.arableasing-dz.com

13- www.snl.dz

14- www.ijarleasingalgerie.dz

15- www.mlaleasing.com

16- www.eldjazairidjar.dz

17- www.abef-dz.org

18- le capital investissement en Algérie-FINALEP-, sur le site : www.aprue.org.dz

19- www.sofinance.dz

20- www.angem.dz

21- www.eldjazair-istithmar.dz

22- www.ansej.org.dz

23- www.marw.dz